

الى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الوضعية الإدارية والمهنية لمتفقي المساجد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
إن الوضعية المادية والإدارية لمتفقي المساجد، تقوم على وجود علاقة شغل بين متفقي المساجد (كقيمين دينيين) من جهة، والدولة من جهة أخرى، ويقومون بعدة مهام إدارية، تتجلى في تفقد السير العادي لأداء الشعائر الدينية بالمساجد، بالإضافة إلى المهام الإدارية الأخرى التي يوكلها لهم السيد المندوب بتفويض من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في النطاق الترابي المعنيين فيه، ويخضعون بالتالي للمقتضيات القانونية المتعلقة بالوظيفة العمومية.
وإثر صدور الظهير الشريف رقم: 104-14-1 الصادر في 20 رجب 1435 هجرية الموافق ل 20 ماي 2014 في شأن تنظيم مهام القيمين الدينيين ووضعياتهم، اعتمد مفهوم التكاليف فقط عوض التعيين، سواء كانوا يقومون بمهام دينية أو مساعدة، مما أدى إلى تغير في الوضعية من التعيين إلى التكاليف، وهو ما يمس بحقوق هاته الفئة المتضررة التي تساهم في تجنيب المساجد كل ما من شأنه وقف أو عرقلة الشعائر الدينية أو الإخلال بشروط الطمأنينة الواجب توفرها في الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي الحنيف.
لذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن حقيقة وضعية جميع المتفقيين المركزيين والمساعدين، وإمكانية إدماجهم بأسلاك الوظيفة العمومية، ولو بفتح المجال لهم لاجتياز مباريات خاصة، وتمكينهم من أفاق للترقى تشجعهم على الاستمرار والمردودية والإنتاجية إسوة بجميع الموظفين بتراب المملكة، استحضارا للقيم الكبيرة التي يؤسس لها الورش الملكي الكبير بتعميم الحماية الاجتماعية على كل المواطنين، لأنهم لا زالوا محرومين من التقاعد والتعويضات العائلية والعطلة السنوية والتعويض عن التنقلات؟
وتفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول خالص تحيات الاحترام والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

إكرام الحناوي